الانتخابات الديمقراطية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل العولمة

المفاهيم، المتطلبات والانعكاسات

The Democratic elections and their impact on the path of democratic transition in light of globalization

Concepts, Requirements and Implications

نصير خلفة[♦]

جامعة تيارت/ الجزائر

nasir.khalfa@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/21	تاريخ القبول: 2022/11/29	تاريخ النشر: 2023/01/01

الملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة ظاهرة الانتخابات الديمقراطية ووظائفها ومقاصدها واهم متطلباتها، مع التركيز على تطور المفهوم خاصة في ظل ما تقتضيه متغيرات العولمة وانعكاساتها على مسارات التحول الديمقراطي، و انعكاس ذلك على فعالية النظام السياسي في أبعاده السياسية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، وعليه تم توظيف المنهج التاريخي بهدف تتبع تطور مفاهيم العمليات الانتخابية وكذا مراحل وعوامل التحول الديمقراطي. وكذا المنهج الوصفي التحليلي لتحليل مسار الانتخابات الديمقراطية، وعليه يمكن القول أن الانتخابات الديمقراطية تقوم على مجموعة من المعايير والأسس، وتقتضي- توفر مجموعة من القواعد و الآليات الضامنة لحقوق المواطنة و المسهلة لديمقراطية الانتخابات، وتزداد أهميتها خاصة في ظل وجود تحديات العولمة وانعكاساتها.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات ؛ المشاركة؛ التحول؛ الديمقراطية؛ العولمة.

Abstract:

The research aims to study the phenomenon of democratic elections, their functions, purposes and most important requirements, with a focus on the development of the concept, especially in light of the requirements of globalization variables and their implications for the paths of democratic transformation, and their reflection on the effectiveness of the political

♦ المؤلف المرسل.

system in its political, economic, even social and cultural dimensions. Historical history with the aim of tracking the evolution of concepts of electoral processes, as well as the stages and factors of democratic transition. As well as the descriptive and analytical approach to analyzing the course of democratic elections, and accordingly it can be said that democratic elections are based on a set of standards and foundations, and require the availability of a set of rules and mechanisms that guarantee citizenship rights and facilitate electoral democracy, and their importance increases, especially in light of the challenges and implications of globalization.

Keywords: The election ; Participation; the shift; Democracy; Globalization.

مقدمة:

يحظى موضوع الانتخابات وعلاقته بالديمقراطية في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية من قبل الباحثين والمختصين في الدراسات السياسية والاجتماعية، باعتباره موضوعا مشتركا، يعنى بدراسة السلوك الانتخابي والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والنفسية والعقلانية والبيئية والحضارية المتحكمة في سيرورته، أي كل أشكال التصرف والأفعال وردود الأفعال التي ينتهجها المواطن في المواعيد الانتخابية.

كما أصبح يُشكل محوراً في سياسات الدول داخلياً وخارجياً، فقد أدت التحولات الديمقراطية التي شهدها العالم خلال عشريينيات القرن الماضي إلى انعكاسات مست مختلف الوحدات السياسية، الاقتصادية، وحتى الاجتماعية والثقافية، في إطار عولمة شاملة كان من إفرازاتها الاتجاه نحو عالمية العلاقات الدولية، والتي تدخل في إطار الموجة الثالثة كما يُشير إليها "صامويل هنتغتون" من عمليات التحول الديمقراطي، والتي شهدتها دول أمريكا اللاتينية ومجموعة دول المعسكر الاشتراكي، وكذا بعض التجارب الناجحة من عمليات التحول التي عرفتها الدول الأوربية كإسبانيا وألمانيا، وكنتيجة لاتساع دائرة عمليات التحول هذه لم تعد مسالة التحول نحو الديمقراطية خاصة بإقليم معين بل أضحت سمة عالمية وذات صبغة شاملة.

تماشياً مع هذا الواقع، تعكس العملية الانتخابية زوايا متعددة لمدى تطور تجربة الانتقال الديمقراطي في اي نظام سياسي كما أنها آلية من آليات التجديد الدوري للنخبة وإحدى صور الرقابة الشعبية على السلطة، والانتخابات وسيلة للتداول على السلطة ولإسهام قوى جديدة في عملية صنع السياسات العامة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الواقع الانتخابي في أي دولة وجود هذه العملية على مستوى الممارسة السياسية.

فالانتخابات بهذا المعنى هي إحدى صور الرقابة الشعبية على السلطة والتي تفترض وجود بدائل مختلفة من قوى سياسية واجتماعية تقترح السياسات والبرامج التي تتناسب وتوجهاتها ونظرتها للتغيير، فهي تعكس من

زوايا متعددة مدى تطور تجربة الإصلاح الديمقراطي في أي نظام سياسي، وفعالية العملية الانتخابية بذلك مرتبطة بدرجة الانفتاح السياسي في الدولة وبدرجة نضج تكويناتها الاجتماعية والسياسية.

وفقا للمعطيات السابقة، نسعى في هذه الورقة البحثية لدراسة موضوع عولمة الانتخابات الديمقراطية وانعكاس ذلك على وظائف الدولة الوطنية ومسار التطور الديمقراطي بها، فقد تأثرت العديد من الدول في اطار عولمة شاملة بعمليات الدمقرطة بفعل تأثيرات موجة التحولات الديمقراطية و المؤسسات والقوى الدولية الكبرى، فسعت إلى إدخال إصلاحات على مؤسساتها السياسية والاقتصادية، كما تتضمن عملية الإصلاح السياسي تحولا ديمقراطيا باتجاه مزيدا من الحريات السياسية، التداول على السلطة، المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان و الانتخابات النزيهة.

الإشكالية:

يعكس هذا الموضوع طابعا خاصا ذلك أن عملية التحول الديمقراطي التي مرت العديد من الدول كان منطلقها السعي إلى تحسين آليات الدولة في مجال حقوق الإنسان وإشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني وغيرها بدافع المشاركة في المنظومة العالمية من جهة، وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية من جهة ثانية. ويمكن حصر إشكالية هذا الموضوع في السؤال المركزي التالي: **إلى أي مدى تساهم الانتخابات الديمقراطية في تحقيق التحول الديمقراطي على ضوء متغيرات العولمة الراهنة؟**

إجابة عن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماذا تعني الانتخابات الديمقراطية وما أهم متطلباتها ووظائفها؟
- كيف يمكن للانتخابات الديمقراطية في الوقت الحالي أن تأتي بتغيير وتحول ديمقراطي؟
- إلى أي مدى تؤثر أزمة العزوف الانتخابي على مستقبل التحول الديمقراطي؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضيات التالية:

- هناك دلالة ارتباطية بين عدم نزاهة العملية الانتخابية وزيادة العزوف الانتخابي الذي يرهن أي عملية تغيير سياسي على مستقبل الدول.
- كلما ارتفع مستوى ثقافة الانتخابات والمواطنة الديمقراطية كلما انعكس ذلك ايجابياً على زيادة تحقيق الانتقال الديمقراطي.

الأهمية العلمية والعملية:

يتناول موضوع الدراسة واحداً من أهم المواضيع على مستوى النظم السياسية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ألا وهو موضوع الانتخابات الديمقراطية ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي، ذلك إن عملية الدمقرطة التي مرت بها الدول كان منطلقها السعي إلى تحسين آليات الدولة في مجال الانتخابات، حقوق الإنسان وإشراك المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني وغيرها بدافع المشاركة في المنظومة العالمية، فأمام موجة

الانتخابات الديمقراطية و أثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل العولمة
المفاهيم، المتطلبات والانعكاسات

التحولات العالمية التي أصبحت أكثر شبكية من إي وقت مضى زاد مشكل مسالة الشرعية الدولية وطرحت مفاهيم جديدة، ولعل أهمها مسالة الانتخابات الديمقراطية.

وبالتالي نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف والتي تُعتبر المحفز الأساسي للبحث عن حلول المشكلات ولعل من أهمها السعي لتغطية النقص الموجود على مستوى الأعمال العلمية والبحثية وبالذات في مجال التحديات التي تطرحها مجالات التحولات الديمقراطية وعلاقتها بمؤشرات العملية الانتخابية، التداول على السلطة- فعالية المجتمع المدني..الخ. وبالتالي محاولة تقديم قراءة نقدية لتلك المواضيع الحديثة.

تم تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور رئيسية، عالج المحور الاول دراسة الأطر المعرفية للانتخابات الديمقراطية، وكذا مفاهيم التحول الديمقراطي ومداخلها وانماطها، وفي المحور الثاني تم التطرق الى متطلبات الانتخابات الديمقراطية ومقاصدها، وفي المحور الثالث مناقشة عولمة الانتخابات الديمقراطية مع تفكيك اشكالية العلاقة محاولة تقديم مجموعة من الآليات الخاصة بتطوير العملية الانتخابية الديمقراطية.

المحور الاول: الانتخابات الديمقراطية والتحول الديمقراطي ..دراسة في المنظورات المعرفية

قبل التطرق إلى مفاهيم الانتخابات الديمقراطية ومتطلباتها، يمكن القول أن هذه العملية لا تتم إلا في إطار نظام يؤمن بقيم الديمقراطية وأشكالها، وعلى هذا الأساس يحتل موضوع الانتخابات الديمقراطية وعلاقته بمسار التحول الديمقراطي عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية، لكن قبل تشخيص هذه العملية لابد من التطرق إلى أهم المنظورات والمقاربات المفاهيمية الخاصة بها.

اولا: الانتخابات الديمقراطية ..بين تعدد المصطلح وإشكالية المفهوم

على الرغم من اهتمام الكثيرين بمفهوم الديمقراطية، إلا انه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه في مفهوم الانتخابات أو مجموعة المعايير التي تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، أو وجود مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية.[1]

يمكن القول أن الانتخابات وجه من أوجه الديمقراطية، والتي تعني في ابسط معانيها " وضع السلطة بيد الشعب وضمان حقوق المواطنين وصون حريتهم، فهي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لإفراد الشعب ودون تميز، حق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير وتعبئة طاقتها وإطلاق قواها لتحقيق أهدافها المرجوة،[2] ويعرفها **"جوزيف شومبيتر"** على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة.[3]

---

[1] ماضي عبد الفتاح،" الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية"، **المستقبل العربي**، 2007، ص5.

[2] ابراهيم شريف، " الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية،" مجلة الوحدة العربية،ع.91. افريل (1992)، ص41 .

[3] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص4.

1-تعريف الانتخاب: يُعرف الانتخاب **لغوياً** وعلى لسان العرب لابن منظور " بانه من الفعل: نخب"،"ونخب: انتخب الشيء اختاره والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم.. والانتخاب الانتزاع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة..."من هذا التعريف اللغوي نستخلص أن كلمة الانتخاب: تعني انتزع، اختار، انتقى.[1]

أما اصطلاحا: "فهو قيام المواطنين(الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محصنة وذلك من خلال القيام بعملية التصويت. وكلمة انتخاب يقابلها "الاقتراع" أي "الاختيار"، كما يستعمل مصطلح "تصويت" في بعض الأحيان ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات بمعنى عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة والزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشان اتخاذ قرار ما.[2]

أما من **الناحية القانونية** الانتخاب هو وسيلة أو طريقة يتم بموجبها اختيار المواطنون للأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء على المستوى السياسي، أو على مستوى المرافق المختلفة الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية.

2-مفهوم الانتخابات الديمقراطية

لقد احتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية موقعا مهما في الدراسات السياسية المقارنة، حيث تنوعت التعريفات المقدمة للانتخابات تبعا لتنوع الأطر المعرفية والقيمية لأصحابها، حيث يدرجها "فيليب بروPhilip Martin Pro " ضمن صيرورة معقدة تهدف لإضفاء طابع شرعي على السلطات الحكومية، أما " جاك لاركويJacqueLargoye " فيعتبرها تعبيرا لحظيا للمواطنين يعبرون من خلاله عن آراءهم واختياراتهم السياسية، وهو مصدر للشرعية، أما "جون بول جاك Jean Paul Jaque " فيعرفها بأنها الطريقة الديمقراطية لتعيين الحكام، في حين يعرفها "أندري هوريوAndreHaurio" بأنها الكيفية التي يختار بها المواطنون الأفراد الذين يمثلونهم والذين يستطيعون بالطبع ممارسة الحكم بتطبيق السياسة المفضلة لدى ناخبيهم.[3]

في الأدبيات العلمية حاول البعض وضع تعريف للانتخابات الديمقراطية، ولعل أبرزهم "ديفيدباتلر"، وذلك من خلال شروطها، ويرى أن الانتخابات الديمقراطية ترتكز على ستة شروط وهي: حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، دورية الانتخابات وانتظامها، عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشح للمناصب السياسية، حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، حرية إدارة الحملات الانتخابية

[1] حبة عفاف، التعددية الحزبية والنظام الانتخابي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005، ص11.

[2] حبة عفاف، مرجع سابق الذكر، ص11.

[3] خلاف وليد، دور الانتخابات في ترسيخ المشاركة السياسية وتعزيز قيم المواطنة الديمقراطية، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني: الانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي ، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة.ص3.

على وضع لا يحرم فيه القانون و لا وسائل العنف المرشحين عن عرض آرائهم بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية وكذا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية.[1]

من جهة أخرى تؤكد الأدبيات الديمقراطية على أن العملية الانتخابية ليست هدفا في ذاتها، بل وسيلة والية لتحقيق مجموعة من الأهداف، كما عبر عنها " ريتشارد كاتز Richard S.Katz" في مقال له يحمل عنوان " وظائف الانتخابات"، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- الانتخابات الديمقراطية تعبير عن الإرادة الشعبية الحرة في اختيار الحكام والمسؤولين.

- توفر الانتخابات الديمقراطية ميكانيزمات التداول السلمي على السلطة وبصفة دورية، وهو ما يتيح إمكانية تولي قوى المعارضة في حال انتخابها السلطة بدلا من الحكومة القائمة.

- توفر الانتخابات الشرعية السياسية للمؤسسات التمثيلية المنتخبة، باعتبارها تعبير حر ونزيه لاختيارات المواطنين، عبر انتخابات دورية ومنتظمة، تسمح باختيار الأمثل والأكفأ لتولي مقاليد السلطة.

- تقوم الانتخابات بعمليتي التجنيد السياسي والتثقيف السياسي، عبر تعبئة المناضلين واختيار المرشحين للمناصب السياسية وإعداد البرامج والسياسات الواجب انتهاجها لحل مشاكل السياسة العامة.

اذا ومن خلال المعطيات السابقة يمكن القول أن الانتخابات تمثل احد تجليات المواطنة الديمقراطية، من حيث تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وبالتالي المشاركة في عملية صنع القرار تصويتاً أو ترشيحاً أو تمثيلاً، بالشكل الذي يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة الممثلة لمصالحهم والمعبرة عن احتياجاتهم، والمستجيبة لمطالبهم على اعتبار الشعب مصدر السلطة، ومن هذا المنطلق تتأسس علاقة مؤسسات الحكم بجمهور المواطنين على أساس رابطة المواطنة، أي تمتع جميع فئات ومكونات المجتمع بالحقوق والواجبات جميعها على قاعدة المساواة ودون أي شكل من أشكال التميز، مع توفير الضمانات الدستورية والقانونية لحقوق وحريات المواطنين، وتضمين الأقليات والفئات المهمشة داخل هذا النسق الحقوقي.[3]

[1] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص5.
[2] خلاف وليد، مرجع سابق الذكر، ص3.
[3] المرجع نفسه، ص14.

ثانيا: مفهوم التحول الديمقراطي

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي في هذا الإطار أحد المفاهيم الحديثة لمضامين الديمقراطية، حيث خضع هذا المفهوم لمحاولات معمقة لوضع إطاره المفاهيمي، وذلك لتميزه بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له فرض المزيد من الاهتمام بتأصيل هذا المفهوم.[1]

1-تعريف التحول Transition **:** كلمة التحول تقابلها باللغة الإنجليزية كلمة "Transition" وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة إلى أخرى أو من مرحلة معينة أو من مكان معين إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر. وتعتبر عملية التحول بمعنى "Transition" المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويض دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق. اما كلمة الديمقراطية بمعناها العام تعني" وضع السلطة بيد الشعب وضمان حقوق المواطنين وصون حريتهم، فهي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لإفراد الشعب ودون تميز، حق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير وتعبئة طاقتها وإطلاق قواها لتحقيق أهدافها المرجوة،[2] كما أنها وسيلة للتوصل إلى اتفاق في السياسات مع الصالح العام لاتخاذ قرارات جماعية في الشؤون المشتركة.[3]

وحسب "تشارلز أندريان"T.anderyan :« أن التحول من نظام إلى آخر يعني تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم»[4].

2-تعريف التحول الديمقراطي: يمكن القول ان التحول إلى الديمقراطية"Démocratisation"كما يعرفها "شميتر"schmitterبأنها :«عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر»، ويعرفها " روستو "Rustow بأنها :« عملية اتخاذ قرار

---

[1] ميتيكس هدى، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث** .القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، ص135.

[2] شريف ابراهيم، مرجع سابق ذكر، ص41.

[3] Frank ,Cunningham" Democracy and globalization, "in RICHARD Sandbrook(ed ,**CivilizingGlobalization**(Buffalo:Sunnypress.2003.p2

[4] حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة. مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص123.

يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.[1]

اذا التحول الديمقراطي هو: «مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية الى إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي».[2] وبالتالي هو عملية تهدف إلى إعادة النظر في خارطة القوى على مستوى النظام السياسي، والعمل على إعادة التوازن بين القوى الرسمية المتمثلة في الدولة والمؤسسات غير الرسمية متمثلة في منظمات المجتمع المدني.[3]

3-اشكال التحول الديمقراطي وانماطه

تتشكل عملية التحول الديمقراطي من مجموعة من الأنماط والأشكال، حيث تؤثر العمليات والتفاعلات والعوامل والقوى السياسية في ديناميات التحول الديمقراطي، وعلى أنماط عمليات الدمقرطة، في مختلف البلدان التسلطية، ولعل أهم الأسباب التي تجعل من الصعب تفسير عمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية هو أن هذه النظم تتفكك بطرق مختلفة، نظرا لان النظم التسلطية تختلف عن بعضها البعض بنفس درجة اختلافها عن النظم الديمقراطية.

وعلى هذا الاساس يتطلب فهم العمليات والتفاعلات السياسية في النظم التسلطية التركيز على الصراعات والعلاقات داخل الجماعات التي يتكون منها النظام التسلطي: ضباط القوات المسلحة، كوادر الحزب الواحد، الزمر المحيطة بالحاكم الفرد، أو مزيج من هذه العناصر،[4] ويميز" هنتنغتون"Huntington بين أربعة أنماط أو الأشكال لعملية التحول الديمقراطي وهي :

- **التحول(Transformation):** عندما تتم عملية الانتقال الديمقراطي أساسا بمبادرات من النظام التسلطي ذاته وبدون تدخل جهات أخرى.

---

[1] منصور بلقيس أحمد، **الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى**، صنعاء، اليمن: مكتبة مديولي للنشر، 2004، ص ص28، 29.

[2] مهنا محمد نصر، **النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص442.

[3] عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي في العراق :المواريث التاريخية و الأسس القانونية والمحددات الخارجية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص133.

[4] صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب .الكويت:دار سعاد الصباح، 1993، ص ص 48-50.

- **التحول الاحلالي(Transplacement):**عندما تتم عملية التحول الديمقراطي أساسا عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة.

- **الإحلال(Replacement):**عندما تنتج عملية الدمقرطة أساسا عبر الضغوط والمعارضة الشعبية.

- **التدخل الأجنبي(Foreign Intervention):**عندما تحدث عملية الدمقرطة نتيجة التدخلات وضغوط أطراف أجنبية.

4-مداخل التحول الديمقراطي: خلص كل من"اودونيل"O.donnell"و"شميتر"G.schmitter"إلى إن عملية التحول الديمقراطي من الحكم السلطوي تؤدي فيها العوامل المحلية دورا مهيمنا في التحول لكن ذلك يذهب في الحقيقة بعكس ما يثبته الواقع، الذي يؤكد أيضا الاعتماد والتداخل المتبادلين بين العوامل الداخلية والعوامل خارجية، وحتى التكامل الذي يزداد حضوره في النظام العالمي المعاصر».[1]

كما يرى "وايتهد"withed في كتابه "الدمقرطة: النظرية والممارسة "بان الدمقرطة وفي سياق مسيرتها العالمية، تدخل في الكثير من السياقات والاختبارات، باعتبارها مفهوم مفتوح، وإذا كانت الديمقراطية في الأساس هي مفهوم متنازع حوله، فالأحرى أن تكون الدمقرطة كذلك "وبالتالي هو يعطي بديل لمفهوم الدمقرطة عند هانتغتون"Huntington الذي يرى بأنها عملية مغلقة[2]، وبناء على هذا ظهرت مجموعة من المدارس التي تفسر مفهوم الدمقرطة نوجزها فيما يلي[3]:

- **المدخل التحديثي:** الذي يؤكد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية الدمقرطة، ويربط بين الديمقراطية الليبرالية والتنمية الاقتصادية.

- **المدخل الانتقالي:** الذي يركز على العمليات السياسية وعلى مبادرات وخيارات النخبة لتفسير عملية الانتقال من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي.

- **المدخل البنيوي:** والذي يهتم بأثر تغير بنى القوة والسلطة على عملية التحول.

---

[1] العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص220.

[2] العربي صديقي، مرجع سابق، ص59.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي"مراجعة عامة للأدبيات،" في كمال المنوفي و يوسف محمد الصواني(محرر)،ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي(جامعة القاهرة، ص76.

المحور الثاني: متطلبات الانتخابات الديمقراطية ومقاصدها

إذا كانت الانتخابات تشكل العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث، باعتبارها أداة تمكن المحكومين من اختيار حكامهم ومحاسبتهم، فان الإقبال المتزايد على الانتخابات من طرف الأنظمة السلطوية التي لا يستند فيها الحكام إلى شرعية انتخابية ديمقراطية، أصبح يثير العديد من الإشكالات النظرية التي تستوجب معالجتها تفكيك العلاقة المفترضة بين الانتخابات والديمقراطية، وإعادة تركيبها لتأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي العام الذي يحكم هذه العلاقة، وقد أفرزت عملية التفكيك بحسب علاقتها بالديمقراطية إلى ثلاثة أنواع: أولها انتخابات الديمقراطيات الراسخة، وهي انتخابات تنافسية تستهدف الحسم والفصل بين الفرقاء السياسيين وبرامجهم، و ثانيا انتخابات الانتقال الديمقراطي وتستهدف خلق مؤسسات جديدة منتخبة تؤسس للنظام الديمقراطي الجديد، أما النوع الثالث فيتجلى في الانتخابات المنظمة في إطار النظام السلطوي والتي تعتبر جزءا من التطور الطبيعي لهذا الأخير وتختلف رهاناته من نظام سلطوي إلى أخر.[1]

اولا: الانتخابات الديمقراطية .. الأدوار ومتطلبات التطبيق

وضع "روبرت دال" الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير انه لم يقدم تعريفا تفصيليا للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكدا على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبرا أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي: حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة- حرية التعبير- حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة- إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي"ذروة الديمقراطية وليس بدايتها"عند دال. فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج لا الديمقراطية ولا الحريات والحقوق[2].وعلى هذا الأساس يمكن تشخيص أهم وظائف الانتخابات الديمقراطية ومتطلباتها على النحو التالي:

1-ادوار الانتخابات الديمقراطية

تؤكد الأدبيات الديمقراطية على أن العملية الانتخابية ليست هدفاً في ذاتها، بل وسيلة والية لتحقيق مجموعة من الأهداف، إضافة إلى وظائف كامنة مرتبطة بالأولى، ويمكن أن نذكر منها ما يلي[3]:

- إضفاء صفة الشرعية على الحكام بفضل الاقتراع العام، أي تجسيدا لعبارة الشعب صاحب السيادة.

---

[1] محمد الهاشمي، " الانتخابات التشريعية (2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية،" المستقبل العربي،ع.62. 2007:ص62.

[2] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص5.

[3] غي غرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية. ترجمة: هيثم اللمع، ط3، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 82،83.

– الانتخاب طقس اجتماعي ينشط الشعور بالانتماء إلى مجموعة كبيرة، لأن الذهاب إلى الصناديق يساهم في حركة تعبئة توافقية وسلمية، وهو فعل يثبت مشاركة مواطن يعي حقوقه ويحرص على أداء واجباته.

- الانتخاب مقياس لمستوى التمثيل بالنسبة للقوى السياسية وتقييم لسلطتها على المجتمع. ومنه، فإن نسبة امتناع مرتفعة تثير الشك في قدرة النظام السياسي القائم على الإحاطة بكل فئات المجتمع.

2-متطلبات الانتخابات الديمقراطية

يمكن القول أن متطلبات الانتخابات الديمقراطية هي بمثابة الأساس لبنيان تلك الانتخابات، كما أن للانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية المعاصرة متطلبات لابد أن تتوفر قبل إجراء الانتخابات، ويعتبر الإطار الدستوري والقانوني والمؤسساتي الذي تجري في سياقه الانتخابات أهم تلك المتطلبات.

أ-**الإطار الدستوري**

يمكن القول ابتداءً انه لا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية دون وجود دستور ديمقراطي يرسي القواعد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي، التي هي حكم القانون، وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، ورابطة المواطنة، وما يرتبط بذلك من إجراءات ومؤسسات وقواعد، فالدستور يعبر عن مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة وتضبط السلطات العامة وعلاقاتها وتحدد حقوق المواطنين واجباتهم[1].وتوفر الإطار الدستوري في الانتخابات الديمقراطية وعلى حسب "صامويل هنتغتون"S.huntington هو بمثابة" إضفاء الصبغة المؤسسية على السلوك السياسي الديمقراطي، بمعنى صياغة اطر قانونية ودستورية تتفق ومبادئ الديمقراطية، وإقامة نظام حزبي تعددي وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية[2] ولعل أهم المتطلبات الرئيسية التي يحددها الإطار الدستوري للانتخابات الديمقراطية هي[3]:

✓ **تنظيم عملية اتخاذ القرارات** وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد إلى مبدأ حكم القانون أي تقييد سلطة الحكومة بدستور يخضع له الحكام والمحكومين على قدم المساواة ويوفر آليات محددة لصنع القرارات، وأخرى للمسائلة السياسية، وقيام نظام قضائي مستقل لحماية مبدأ حكم القانون وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم، والنظر إلى مدى دستورية القوانين.

✓ **تمكين المواطنين من المشاركة** في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية وحق كافة القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وذلك من خلال الاستناد على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة.

---

[1] علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص296.

[2] زريق نفيسة، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر- باتنة : كلية الحقوق،2008، ص23.

[3] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص ص8 ،9.

✓ **تنظيم علاقة مؤسسات** الحكم بالجماهير على أساس رابطة المواطنة، أي تمتع كافة فئات المجتمع بكافة الحقوق والواجبات على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام كافة المواطنين، بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

ب-الإطار القانوني

ويشتمل على مجموعة من النصوص واللوائح القانونية التي يجب أن توفر ضمانات للحرية والنزاهة والتنافسية، ووضع مدونات سلوك لتفادي الممارسات الغير أخلاقية المتعلقة بتزوير الانتخابات، ووضع آليات وقاية قابلة للتطبيق والإنفاذ، خاصة ما تعلق بتحديد سلطات وصلاحيات مؤسسات ولجان إدارة الانتخابات، وسبل المراقبة والمتابعة والموازنة بالشكل الذي يحول دون تجاوز الموظفين لحدود مسؤولياتهم[1].

ج-الإطار المؤسساتي:

تعتبر الانتخابات جوهر الممارسة الديمقراطية، إلا أن تحقيقها على صعيد الواقع العملي يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية[2]، ويقصد بالإطار المؤسسي- إيجاد مؤسسات تكون مسؤولة عن وضع السياسات الانتخابية وإدارة الانتخابات، والرقابة على الانتخابات، مثل اللجان المستقلة لمراقبة الانتخابات، والهيئات الحكومية لإدارة الانتخابات، مع تحديد دور وصلاحيات كل مؤسسة وفق التشريعات القانونية والنصوص التنظيمية، بالشكل الذي يسمح بإيجاد مؤسسات متخصصة قادرة على اتخاذ القرارات، والتسيير بكفاءة، والإدارة بالأهداف التي أنشئت من اجلها، بالتوافق مع الأطراف السياسية الفاعلة كالأحزاب السياسية وناشطوا المجتمع المدني حول شكل ونوع الإطار التنظيمي الواجب اعتماده، بالشكل الذي يمنح المصداقية لتلك المؤسسات، مع ضمان استقلالية الذمة السياسية والمالية لضمان إدارة انتخابات حرة ونزيهة وتعددية، بتوفير كل الشروط اللازمة، وعلى قاعدة المساواة لكافة الأحزاب السياسية والمرشحين.[3]

---

[1] خلاف وليد، مرجع سابق الذكر، ص09.

[2] بوحينة قوي، الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام2007، في احمد الديسين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 ، ص359.

[3] خلاف وليد، مرجع سابق الذكر، ص9.

ثانيا: معايير الانتخابات الديمقراطية ومقاصدها

ترتبط مصداقية الانتخابات بجملة من الشروط الموضوعية، التي من شأنها أن تكسب هذه العملية صفة الديمقراطية، ضمن ما أطلق عليه روبرت دالR.DAHl الحد الأدنى من الإجراءات، بعضا من الشروط التي من شأنها أن تحقق الشكل الديمقراطي والمتمثلة في[1]:

- ✓ أن ينص الدستور على تخويل المسؤولين المنتخبين حق مراقبة قرارات الحكومة الخاصة بالسياسات.
- ✓ أن يتم اختيار المسؤولين المنتخبين عن طريق انتخابات دورية تجري بنزاهة.
- ✓ من حق المواطنين تشكيل اتحادات أو منظمات مستقلة نسبيا بما في ذلك الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح.

1-معاييرالانتخابات الديمقراطية

يمكن اختصار معايير الانتخابات الديمقراطية في أربعة معايير أساسية، معيار الفاعلية، معيار الحرية، معيار الانتظام، و المعيار الرابع للانتخابات الديمقراطية هو معيار النزاهة.

أ-**معيار الفعالية**: يعني معيار الفعالية أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية اعلي منها، تتمثل في المقاصد العليا للانتخابات، و للانتخابات الديمقراطية نتائج على درجة كبيرة في نظم الحكم والصراع السياسي الداخلي، فهي عملية اختيار من بدائل متعددة، تستهدف تحقيق مقاصد سبعة تدور حول التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، و أن لا سيادة لفرد أو قلة، وانتخاب الحكام، وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية من خلال التداول على السلطة بطرق سلمية من خلال التداول على المناصب السياسية العليا، وتوفير الشرعية الشعبية للحكام، ومحاسبتهم، هذا بالإضافة إلى أنها تمثل وسيلة لتوعية وتثقيف المواطنين من جهة، ومصدر لتجنيد السياسيين والقادة من جهة أخرى.[2]

ب-معيار الحرية: يعبر معيار الحرية عن مجموعة من الشروط الكفيلة بالمساعدة على بناء خيارات عقلانية تقدم للمواطنين من أجل إرشادهم لانتقاء المرشحين الكفيلين بإحداث الفعالية التشريعية و التنفيذية الضروريتين لإنتاج الأمن و الرفاه، كما يعني معيار الحرية أيضا ضرورة أن تستند الانتخابات إلى مبدأ حكم القانون، وان تحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية، ولاسيما الحق في المعرفة وفي الاجتماع وفي تشكيل الأحزاب السياسية، كما أن حرية الانتخابات تعني احترام مبدأ التنافسية، فلا انتخابات ديمقراطية دون تعدد المرشحين

[1] كيم سمير، دور الحوكمة الانتخابية في تفعيل مشاركة الشباب في العملية الانتخابية:نماذج عملية. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: الانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي، جامعة الطاهر مولاي بسعيدة. (سمير، 2012، ص5.

[2] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص136.

والبرامج، وبلا اختلافات حقيقة بين برامج المرشحين لمناصب سياسية أو بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات.[1]

ج-معيار الانتظام: ويقصد به احترام النظام السياسي لمدة العهدة المحددة دستوريا دون افتعال أسباب وظروف "استثنائية " لتبرير تأجيل الاستحقاقات الانتخابية، خاصة عندما تكون الدولة لا تعرف حالات من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، فالانتظام من هذا المنظور، هو احترام للعهد الانتخابي المحدد مجاليا والمعبر عن حق المواطنين في تفعيل حقوقهم لإحكام شروط التداول أو التغيير، ذلك بأن تقلد المناصب السياسية يجب أن يكون محددا بفترات زمنية معينة، وليس مدى الحياة، إضافة إلى تمكين جمهور المواطنين والناخبين من محاسبة المسؤولين المنتخبين ومساءلتهم.

د-معيار النزاهة: يرتكز معيار نزاهة الانتخابات بالدرجة الأولى على النظام الانتخابي أي مجموعة القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات، من يحق له ممارسة حق الاقتراع، كيفية تحديد الدوائر الانتخابية كما يشمل أيضا العملية الانتخابية، بدءا من التسجيل الأول للمقترعين ومرورا بالدعاية الانتخابية حتى فرز الأصوات.[2]

2-مقاصد الانتخابات الديمقراطية: ولعل أبرز مقاصد الانتخابات الديمقراطية ما يلي:[3]

- ✓ **التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة:** الانتخابات الديمقراطية تقوم بوظيفة التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، فالربط بين مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة والانتخابات يحدد الطريقة التي يستمد من خلالها الحكام السلطة من الجماهير.

- ✓ **اختيار الحكام:** توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يتم من خلالها اختيار الحكام بتفويض شعبي، وذلك على عكس الحال في الانتخابات التي يجريها الحكام المستبدين في النظم غير الديمقراطية التي غالباً ما تنتج هيمنة شبه مطلقة في البرلمانات من قبل الحزب الحاكم .

- ✓ **تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية:** الانتخابات هي آلية لتسوية الصراعات السياسية في الدولة الحديثة بطرق سلمية، وهي تؤدي إلى قبول كافة المتنافسين على المناصب السياسية المختلفة نتائج الانتخابات والتسليم بشرعية الفائزين، ولاسيما المتنافسين الخاسرين في الانتخابات.

---

[1] ماضي عبد الفتاح، مرجع سابق الذكر، ص 13.

[2] حبة عفاف، مرجع سابق الذكر، ص ص10،11.

[3] بن بختي عبد الحكيم، اثر النظام الانتخابي على مسار التحول في الجزائر والأردن دراسة مقارنة في صيغ التوازنات السياسية الجديدة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي. جامعة الطاهر مولاي بسعيدة، ص ص: 8-15.

✓ **توفير الشرعية السياسية أو تجديدها:** فعن طريق الانتخابات الديمقراطية يصل إلى مواقع صنع القرار أولئك الذين يحظون بقبول الناخبين. فالشرعية تستند في النظم الديمقراطية إلى أن الحكومة المنتخبة تعمل في إطار المبادئ الديمقراطية .

✓ **محاسبة الحكام:**للانتخابات مقصد هام هو محاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات إنْ من خلال تقويم برامج المتنافسين قبل الانتخابات، أو عن طريق مكافأة، أو معاقبة، السياسيين إذا ما أرادوا الترشح للمرة الثانية.

✓ **التجنيد السياسي:**تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تعبوي عام، فهي مصدر رئيسي- من مصادر التجنيد السياسي ووسيلة هامة من وسائل المشاركة السياسية.

✓ **التثقيف السياسي:**تقوم الانتخابات الديمقراطية بدور تثقيفي عام، فهي تشارك – مع وسائل وقنوات أخرى - في تثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالعمل العام والشؤون السياسية قبل وأثناء عملية الانتخابات.

المحور الثالث: عولمة الانتخابات الديمقراطية ..تفكيك اشكالية العلاقة

مثلت عمليات الدمقرطة- عولمة الديمقراطية- الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، قبل ذلك كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية واسيا وإفريقيا والشرق الأوسط، مقابل ذلك كان هناك نظم حكم غير ديمقراطية تشمل نظما عسكرية، ونظم الحزب الواحد ونظم الديكتاتوريات الفردية الشخصية، في منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف "بالموجة الثالثة للديمقراطية" التي بدأت في البرتغال واسبانيا واليونان منذ1974، وامتدت إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي وبعض أجزاء إفريقيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي.[1]

في هذا السياق، يمكن القول أن العولمة Globalization تعكس تعميم الأشياء والظواهر لتصبح عالمية [2]، لقد انتشر مصطلح العولمة في السنوات الأخيرة في الخطابات السياسية الرسمية والأكاديمية، ولكن من النادر أن نجد تعريفات دقيقة و واضحة للمفهوم، فقد عرّفها "رونالد روبرت سون"(Ronald Robertson) بأنها: اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش،[3]في حين يؤكد "فانتوني جيدنز"(Gednez Vantoni) بأنها:مرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة، وتتكثف فيه العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، بينما يُعرف "مالكوم واترز"(Watrez Malkom) مؤلف كتاب "العولمة" بأنها: كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو دون قصد إلى دمج سكان العالم، في مجتمع عالمي واحد"، أما

[1] محمد زاهيبشيرالمغيربي، مرجع سابق الذكر، ص64.

[2] الفرحان إسحاق،إنعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي،عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص29.

[3] السيد ياسين، " في مفهوم العولمة "، المستقبل العربي، ع.228.(شباط1998)،ص6.

المفاهيم، المتطلبات والانعكاسات

"كينيشي- أوهاماي"(Knichi Ohami) فيُعرف العولمة بأنها: "ترتبط شرطاً بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً.[1]

اولا: اثار العولمة على وظائف الدولة الوطنية

من اثار العولمة الغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم فالعولمة كما يقول "صادق جلال العظم" هي عالم من دون دولة ونظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، ويؤدي إلى إزالة الدولة الوطنية لتتحول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه.[2] وبذلك تكون سيادة الدولة قد تعرضت للخرق، وتتعرض سيادة الدولة إلى الخرق أيضاً في حال حدوث غزو خارجي أو تمرد داخلي وتكون الدولة غير قادرة على دفع الغزو أو قمع التمرد عندها تكون الدولة قد شُلت أو فقدت سيادتها.[3]

1-تقلص وظائف الدولة الوطنية: يمكن القول أن العولمة عملت على إعادة تعريف الدولة ووظائفها بحيث أصبحت الدولة كسوق للجماعات تراجع فيها دور الدولة في بؤرة التحليل واقتصر دورها على التوفيق بين الجماعات حيث تكون الدولة مجرد سوق للجماعات، التي يكون دورها رئيسي- في عملية التحول السياسي والاجتماعي، أن العولمة ستعمل من دون شك على التأثير في المحور الرئيس في إدارة وتدبير الشؤون الداخلية للدول وهذا المحور هو "السياسة العامة" التي تأخذ على عاتقها توظيف إمكانيات الدولة، وتوجهها من أجل معالجة المشكلات التي تُعاني منها تلك الدول، سنحاول دراسة تأثير العولمة على السياسة العامة في الدول من خلال ثلاث وظائف أساسية وهي:

أ- وظيفة القيادة السياسية(رؤساء الدول): مما لاشك فيه أن رؤساء الدول يُعدون من أبرز الفاعلين في صنع السياسة العامة، وخصوصاً في الدول النامية، فغالباً ما نجد عدم توفر حدود لصلاحيات هؤلاء الرؤساء، وقد يكون ذلك معبراً عنه دستورياً أو واقعياً، لذلك فإن الولايات المتحدة والدول الغربية ككل ومن خلال مؤسسات العولمة تسعى إلى تقديم الدعم المالي والعسكري والأمني للرؤساء الذين يحملون أفكاراً قريبة من توجهاتها ولا يخالفون أو يُعارضون ما تطرحه من سياسات ومشاريع ككل، بل على العكس من ذلك تُجبر رؤساء تلك الدول للعمل على تسهيل فرص وتنفيذ السياسات العامة في مقابل محافظتها على ديمومة بقائهم في السلطة وإيجاد مختلف المبررات لاستمرارهم ودعمهم.[4]

---

[1] محمد احمد السامرائي، " العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، **مجلة الفكر السياسي**، ع.28. (1998)، ص112.

[2] عبد المنعم عبد الوهاب، وصبري الهيتي،**الجغرافيا السياسية**، بغداد، (د.ن)، 1989، ص 61، 62،

[3] ضياء الدينساردار، "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا"، مجلة شؤون الأوسط،ع.55.(1998)، ص71.

[4] ثامر كامل الخزرجي،**العولمة وقوة الأمن في الوطن العربي**، عمان: الأردن، دار مجدلاوي، 2004 ، ص89.

ب- الوظيفة التنفيذية: تُؤدي السلطة التنفيذية دوراً كبيراً ومؤثراً في السياسة العامة لأي دولة كونها تُعد المنفذ للقرارات والسياسات التي تُرسم وتُهيئ من قبل النظام السياسي ككل، وفي عصر العولمة زادت حدة خطورة استغلال موظفي السلطات التنفيذية من أطراف خارجية وداخلية، فالولايات المتحدة تعمد إلى استخدام هذا الأسلوب متى شاءت من أجل خدمة مصالحها على حساب مصلحة شعوب هذه البلدان، وتُؤثر العولمة السياسية على السلطة التنفيذية في الدول وعبر آلياتها المختلفة والذي يتم من خلال المؤشرات التالية[1]:

- ✓ العلاقة الوثيقة بين القطاع الرأسمالي المناصر للعولمة وبعض المشاريع الاستثمارية الشخصية، وذلك بالتعاون مع القوى الرأسمالية العالمية.
- ✓ التأثير الاقتصادي عبر تلاعب قوى العولمة ببعض المتغيرات الاقتصادية مثل الأسعار أو استخدام أسلوب المقاطعة الاقتصادية.
- ✓ توظيف القوى المالية والإعلامية من أجل دعم الحكومات التي تخدم التوجه الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً في المنطقة المغاربية، وتهيئة الوسائل كافة من أجل ذلك.

ج- الوظيفة التشريعية: تُعتبر السلطة التشريعية دستورياً أو نظرياً العامل الرئيس في عملية صنع السياسة العامة، إلا أن الواقع يُشير إلى أن هذه السلطة مازالت مقيدة، مما أدى إلى التقليل من فاعليتها في صنع السياسات العامة في البلدان ، لذلك عملت الولايات المتحدة وعبر شركات العولمة المتعدية الجنسيات، عملت على تقديم الدعم المالي والإعلامي للعديد من المرشحين للعضوية في البرلمانات، خاصة في ظل توفر العديد ممن يحملون أفكاراً وقيماً متلائمة ومتماشية مع المصالح الأمريكية والغربية عموماً وأن هذه البرلمانات أخذت ومع مرور الوقت تُعبر عن مصالح تلك الأطراف الخارجية وتؤيد إقرار السياسات والمشاريع التي تُسهل تحقيق مصلحة البلدان المساندة للعولمة[2].

ثانيا: اثار العولمة على العملية الانتخابية

تعتبر الانتخابات إحدى الآليات الناجعة لتحقيق الانتقال الديمقراطي، وتكريس دولة القانون، وهذا من خلال إمكانية مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم، وإسهامهم بصورة واضحة في تسيير السياسة العامة للدولة، وكون الانتخابات مرادف للحرية والتعددية، ويفترض بأنها الطريقة الأساسية لمشاركة المواطنين في اتخاذ القرار[3].

عملت العولمة السياسية من خلال الدول الكبرى التي تموّلها كالولايات المتحدة الامريكية أو الأوربية من معاداة رؤساء الدول النامية الذين رفضوا هذه الهيمنة، ويحملون أفكاراً معادية للعولمة السياسية، وعملت على

[1] المرجع نفسه، ص 93.
[2] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق الذكر، ص90.
[3] سكفالي ريم، دور اللجان الوطنية لمراقبة الانتخابات انطلاقا من 1997 ومبدا حياد الإدارة، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، ص1.

إضعاف دورهم على الصعيد الخارجي، والضغط عليهم من الداخل، موظفة في ذلك الوسيلة الإعلامية من خلال التضليل الإعلامي والوسيلة الاقتصادية من خلال المقاطعة والحصار الاقتصادي والوسيلة العسكرية من خلال إشاعة الحروب والنزاعات الطائفية وما ثورات الحراك العربي 2011 إلا دليل على ذلك.

لقد اصبح التدخل في اطار العولمة يتم تحت مسميات مختلفة ليس اقلها شانا اشاعة تفعيل الانتخابات والديمقراطية وحقوق الانسان في دول الجنوب. منذ انتهاء الحرب الباردة ،وضعت العديد من الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية شروطا سياسية على دول الجنوب الراغبة في الدعم السياسي والاقتصادي الغربي، مقابل ما وصف باحترام الديمقراطية وحقوق الانسان. اتخذت هذه الشروط شكل الاملاءات التي استجابت معظم الأنظمة لها وذلك بإجراء ديمقراطية شكلية قد تكتفي بالانتخابات كدليل على وجود ديمقراطية رغم ما قد يعتري تلك الانتخابات من خروق.

وعليه تأخذ جدلية القوة والضعف في سياق العولمة دور التوجيه والتحكم لمسارات العالم كله، ومنها مسار العمليات الانتخابية والتحول الديمقراطي، فتمارس مراكز القوة اعادة ترتيب المواقع على اساس مصالحها الاستراتيجية، تحركها نزعة السيطرة والقوة وتصب في ذات الاطار دعوات وبرامج الاصلاح الديمقرطي. هذه البرامج مركزها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي ، وعدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية .

خاتمة :

لقد كشفت الدراسة في نهايتها بالظاهرة الانتخابات الديمقراطية في ظل العولمة غايتها تجسيد ثقافة وقيم المواطنة الديمقراطية العالمية، كما لا تعتبر الانتخابات الديمقراطية فقط من كونها متعددة الأبعاد والآثار ولكن هي قضية ترابط واتصال تداعياتها على عملية الانتقال والتغير السياسي أيضاً، فمسار العمليات الانتخابية في الآونة الأخيرة كان له انعكاسات كبيرة على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، و ذلك بتفعيل الحقوق السياسية والمدنية ولعل اهمها الحق في الترشح والتصويت والتعبير الحر عن الأفكار والقناعات، وكذا المشاركة في مختلف التنظيمات السياسية والمدنية ولعل اهمها فعليات المجتمع المدني.

كما اثرت العولمة على العمليات الانتخابية، فهناك من يرى فيها يرى فيها بعض الفرص المتاحة الى جانب بعض الاخطار الكامنة على مسارات التحولات الديمقراطية، وعليه تطرح العولمة باستمرار تحديات جديدة تجعل من الصعب اصدار حكم نهائي حول فرصها ومخاطرها ، كما انها مفهوم متشابك ومعقد يتدخل في مختلف الجوانب الحيوية محدثة اثار تتفاوت حدتها بحسب طبيعة المجتمعات والانظمة ومدى قدرتها على المقاومة، او مدى استفادتها من تفاعلات العولمة.

كما يمكن القول ان المشاركة السياسية للمواطن تعتبر محورا مهما لعمليات التداول السلطوي، والتجديد السياسي، ويرسخ كذلك شعور المواطن بأنه صاحب المنفعة، المعني الحقيقي بصنع واتخاذ القرار، وهو ما يساعد في خلق الشعور بالمسؤولية بحكم عضويتهم وانتمائهم الوطني، والذي يفرض عليهم المساهمة في بناء مؤسساته وصنع سياساته.

ولكي تنجح الانتخابات الديمقراطية –توصيات- لابد من توفر العديد من المتطلبات ولعل اهمها النزاهة في تطبيق القوانين وبشكل منتظم ودوري، كما أن تقلد المناصب السياسية عن طريق الانتخابات مرتبط بالعودة إلى الناخبين بشكل دوري بهدف الاحتكام إليهم لاختيار حكام جدد أو تجديد شرعية من في الحكم.، كما ان الاستناد إلى نظام انتخابي عادل يعمل على تمثيل كل فئات المجتمع، وتحري معايير الشفافية والعدالة فيما يتصل بتسجيل الناخبين، وسرية التصويت، وإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها، والنظر في أي طعون أو شكاوى.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا:المراجع باللغة العربية:

1. بن بختي، عبد الحكيم.(04-05 ديسمبر 2012).**اثر النظام الانتخابي على مسار التحول في الجزائر والأردن دراسة مقارنة في صيغ التوازنات السياسية الجديدة**.مداخلةمقدمة في الملتقى الوطني حولالانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي. جامعة الطاهر مولاي بسعيدة.
2. بوحينة، قوي.(2009). الانتخابات البرلمانية الجزائرية عام2007، في احمد الديسين وآخرون، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
3. برقوق، برقوق .(2008).**الانتخابات..المواطنة والديمقراطية**"، تاريخ الاسترجاع::2019/10/12.متوفر على الرابط التالي:www.politics-ar.com/ar/index.php/cours/
4. حبة، عفاف . (2005).**التعددية الحزبية والنظام الانتخابي دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
5. حسينة،شرون.عبد الحليم، بن مشري، شبل بدر الدين.(11ديسمبر 2005).**التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة**.مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول:التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
6. خلاف،وليد.(2012).**دور الانتخابات في ترسيخ المشاركة السياسية وتعزيز قيم المواطنة الديمقراطية**.مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني: الانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي ، جامعة الطاهر مولاي – سعيدة.شريف، إبراهيم .(1992، افريل)."الوحدة العربية وإشكالية الديمقراطية،"**مجلة الوحدة العربية**،ع.91.
7. عبد الوهاب، حميد.(2006).**التحول الديمقراطي في العراق :المواريث التاريخية و الأسس القانونية والمحددات الخارجية**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. عبد المنعم، عبد الوهاب، وصبري، الهيتي.(1989).**الجغرافيا السياسية**، بغداد، (د.ن).
9. العربي،صديقي.(2010).**إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية**، ترجمة محمد شيا.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

10. علي الدين، هلال ونيفين، مسعد.(2008).**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

11. الفرحان، إسحاق.(2001).**إنعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

12. كيم،سمير.(04-05 ديسمبر 2012).**دور الحوكمة الانتخابية في تفعيل مشاركة الشباب في العملية الانتخابية:نماذج عملية**.مداخلةمقدمة في الملتقى الوطني حول: الانتخابات والتغيير السياسي في العالم العربي.جامعة الطاهر مولاي بسعيدة.

13. ماضي، عبد الفتاح.(2007).**مفهوم الانتخابات الديمقراطية**. مداخلة مقدمة الى اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية:الديمقراطية والانتخابات في البلاد العربية، أكسفورد

14. ماضي، عبد الفتاح .(2007).الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، **المستقبل العربي**.

15. منصور، بلقيس أحمد .(2004).**الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى**.صنعاء، اليمن:مكتبةمديولي للنشر.

16. ميتيكس، هدى.(1999).**الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث**.القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

17. مُحَمَّد ،الهاشمي.(2007)." الانتخابات التشريعية(2007) تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية،"**المستقبل العربي**،ع.62.

18. مُحَمَّد ،زاهي. بشير،المغيربي.(2005). "الديمقراطية والإصلاح السياسي"مراجعة عامة للأدبيات،" في كمال المنوفي و يوسف مُحَمَّد الصواني(محرر)،**ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**(جامعة القاهرة.

19. مُحَمَّد، احمد السامرائي.(1998)." العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي"، **مجلة الفكر السياسي**، ع.28.

20. مهنا، مُحَمَّد نصر.**في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية**.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

21. صامويل،هنتغتون(1993).**الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة:عبد الوهاب علوب .الكويت:دار سعاد الصباح.

22. ثامر كامل، الخزرجي.(2004).**العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**. عمان: الأردن، دار مجدلاوي.

23. غي، غرميه وآخرون.(2005).**معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة: هيثم اللمع، ط3، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

24. السيد،ياسين.(1998، شباط). " في مفهوم العولمة "، **المستقبل العربي**، ع.228.

25. ضياء الدين،ساردار.(2002). "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا"، **مجلة شؤون الأوسط**،ع.55.

26. وزولتان، غروسمان.(1988). "قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية"، **شوون الأوسط**، ع. 33

27. زريق، نفيسة.(2009).**عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق**، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة : كلية الحقوق.

28. سكفالي، ريم.(2005).**دور اللجان الوطنية لمراقبة الانتخابات انطلاقا من 1997 ومبدا حياد الإدارة**، مذكرة ماجستر، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

ثانيا:المراجع باللغة الاجنبية

1. Frank ,Cunningham.(2003) "Democracy and globalization, "in RICHARD Sandbrook(ed,)**CivilizingGlobalization**(Buffalo:Sunnypress.